

المحاسبة البيئية كركيزة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة

Environmental Accounting as a Base for the Embodiment of the Environmental Dimension of Sustainable Development

تاريخ الارسال: 10/05/2018 تاريخ القبول: 03/07/2018

مختار صابة
جامعة بومرداس
mokhtar_sabba@yahoo.fr

مروة بوقدوم
جامعة البليدة 2
marwa_bkdm@yahoo.fr

أحمد ديبش
جامعة بومرداس
ahmedebieche@gmail.com

ملخص:

تعتبر التنمية المستدامة واحدا من أهم المواضيع الاقتصادية المستجدة التي استرعت اهتمام قادة العالم اقتصاديين بشكل كبير ومتزايد منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين¹، وذلك لارتباطها الوثيق والمباشر باطار عيش الناس حاضرا ومستقبلا. فالتنمية المستدامة تستجدي استدامة رفاه الناس دون الإضرار بالبيئة أو بالموارد الطبيعي حفظا لحق أجيال المستقبل في الاستفادة من نفس فرص التنمية والعيش الكريم. في إطار ذلك وفي مسعى بلوغ هدف الاستدامة، تم اعتماد الأدوات المحاسبية في ضبط ومراقبة أنشطة مختلف الهيئات والمؤسسات، بوضع نظام متكامل للمحاسبة البيئية يعزز ويدعم جهود الهيئات الحكومية والدولية الراعية لشروط ومتطلبات وضوابط تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، المحاسبة، المحاسبة البيئية

Abstract

Sustainable development is considered one of the most important emerging economic issues, which have attracted the attention of world and economic leaders, since the early 1990s because of their close and direct connection to the present and future people's standard of living. Sustainable development seeks to sustain the welfare of people without harming the environment or the natural

¹ - ترجع الجذور الأولى لمفهوم التنمية المستدامة إلى سنة 1986 حين تم استخدام مصطلح eco-development، ليترسخ المفهوم بتسميته الحالية "التنمية المستدامة" عام 1992 بقمة الأرض بـ "ريو" بالبرازيل.

resource in order to preserve the right of future generations to benefit from the same opportunities for development and decent living.

As part of this, the accounting tools have been adopted to control and monitor the activities of different bodies and institutions by establishing an integrated system of environmental accounting, which enhances and supports the efforts of governmental and international bodies that sponsor the conditions, requirements and controls for achieving sustainable development.

Keywords: development, sustainable development, accounting, environmental accounting

تمهيد:

يُعدّ التلوث البيئي من أعقد مشاكل العصر التي ولدت انعكاساتها السلبية على حياة الناس وسلامتهم وعيا عالميا تنامي منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين، مولدًا توجهًا نحو القياس الاقتصادي للتكاليف البيئية، باستحداث تنظيمات وقوانين ضابطة لأنشطة الإنتاج، تستهدف التوفيق بين الحق في الاستغلال تلبية للاحتياجات الصناعية من جهة، وبين الالتزام بشروط ضمان السلامة البيئية والاستدامة من جهة ثانية.

هذه الأطر التنظيمية والقانونية الملزمة، كان لها أثرًا موجبًا في الحد من ممارسات منظمات الأعمال الضارة بالبيئة، بأن جعلت علاقتها بها تتحول بشكل متدرج من علاقة استنزاف إلى علاقة استدامة. إلا أنه وإن كانت هذه التطورات تعد مؤشرًا إيجابيًا باتجاه انحصار ظاهرة التلوث البيئي، إلا أن الكثير من التحديات ما زالت قائمة أمام المجتمع الدولي وحكومات ومنظمات مدنية، في سبيل إدراك هدف الاستدامة المنشود.

هذه النقاط في أبعادها المختلفة تتناولها بدقة وتفصيل هذه الورقة البحثية التي تعالج الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي قد تؤديه المحاسبة البيئية في تجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة؟؟

هذا السؤال الرئيسي الذي يمثل إشكالية هذه الدراسة نعالجه من خلال ثلاثة

محاور هي:

- الإطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقتها بمنظمات الأعمال
- المحاسبة البيئية ومتطلبات تطبيقها
- دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

1- الاطار النظري للتنمية المستدامة وعلاقتها بمنظمات الأعمال

ظهر مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة مباشرة للاستعمال غير الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، وسوء استخدام البيئة، واعتبارها مصدراً لتعظيم الأرباح فقط، دونما اكتراث بالعواقب السلبية التي قد تنجر عن ذلك حاضرا ومستقبلا.

1-1: مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة نتيجة تنامي الوعي بقضايا البيئة والمجتمع، حيث ساهمت المؤتمرات العلمية المتعلقة بقضايا المناخ والبيئة في بلورة هذا المفهوم الذي عرف تطورا متسارعا منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين.

أ- تعريف التنمية المستدامة

عرفت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام 1987 في تقريرها المعنون بـ "مستقبلنا المشترك"، التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"². كما عُرِفَت التنمية المستدامة خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد بريوديجانيرو "مؤتمر الأرض" عام 1992، على أنها "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد الطبيعية أو تحسينها تمكينا للأجيال القادمة من أن تعيش حياة كريمة افضل"³.

ما يعني أن التنمية المستدامة تستهدف "ضمان استمرار تحقق النمو والرفاه مع مراعاة عدم الإضرار بالبيئة وحفظ الموارد لضمان التوازن الايكولوجي من جهة، وضمان حق الأجيال القادمة في نفس فرص النمو والرفاه من جهة ثانية".

ب- أبعاد التنمية المستدامة

يتمحور جوهر التنمية المستدامة حول أربعة أبعاد هي:

-**البعد البيئي:** تستهدف التنمية المستدامة من مدخل هذا البعد حفظ البيئة وعدم إتلافها، سواء من خلال الاستغلال غير العقلاني والمفرط للموارد الطبيعية، أو من خلال التصريف العشوائي للنفايات خاصة الصناعية منها.

-**البعد الاقتصادي:** تستهدف التنمية المستدامة من مدخل هذا البعد استدامة تحقيق التوازن بين المتطلبات السلعية الصناعية والمتطلبات البيئية الإيكولوجية في تحقيق رفاه الإنسان وإشباع حاجاته.

² - الجمعية العامة للأمم المتحدة، التنمية المستدامة، <http://www.un.org>

³ - التنمية المستدامة، المجلس الأعلى للتعليم، <https://socialscience2009.wikispaces.com>

-**البعد الاجتماعي:** تستهدف التنمية المستدامة من مدخل هذا البعد، إدراك ما يعرف بالتنمية الإنسانية الرامية إلى جعل الإنسان يستشعر إنسانيته ويحيها كاملة غير منقوصة، في إطار من الإنصاف والعدالة والمساواة.⁴

-**البعد التقني** تستهدف التنمية المستدامة من مدخل هذا البعد، تحقيق التحول السريع إلى استخدام تقنيات وتكنولوجيات الإنتاج الصديقة للبيئة، أو غير الملوثة أو النظيفة، والتوسع في ذلك.

ج- أهداف التنمية المستدامة

حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أهداف التنمية المستدامة في سبعة عشر (17) هدف هي:⁵

- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع وتشجيع الابتكار

- الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

- حماية النظم الإيكولوجية البحرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام

4- انصاف الأجيال القادمة بحفظ حقها مما هو بين أيدي الأجيال الحالية من موارد، والعدالة والمساوات في إتاحة الفرص بين الناس وفي تضيق الهوة بين الدول الصناعية المتطورة والدول النامية.

5- برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، <http://www.undp.org>

- السلام والعدل والمؤسسات

- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

1-2: العلاقة بين التنمية المستدامة ومنظمات الأعمال

يتمثل جوهر العلاقة بين منظمات الأعمال والتنمية المستدامة في كون هذه الأخيرة جاءت وليدة الانعكاسات السلبية والتأثيرات الضارة لأنشطة منظمات الأعمال على البيئة وعلى حياة الناس وظروفهم المعيشية بصفة عامة. حيث نتج عن حصر منظمات الأعمال لدافع أنشطتها الإنتاجية في تعظيم الأرباح على حساب الجوانب البيئية والصحية والاجتماعية للناس، أن تفاقمت أضرار تلك الأنشطة وانعكاساتها السلبية بأن صارت تهدد سلامة الأفراد وإمكانية استمرارهم بصحة جيدة، بفعل التلويث المتزايد الناجم عن الاستغلال غير العقلاني والجشع للموارد.

هذا التوجه الربحي في نشاط منظمات الأعمال، وإن كان قد فرض بحكم ظروف السوق وشدة تنافسيتها، إلا أن هذه الأخيرة، أي تنافسية السوق، قد فرضت بعدما بلغت مستوا متقدما من الشدة استنفدت عنده منظمات الأعمال معظم فرص استمرارها في النشاط وبقيائها بالسوق بالاعتماد على المداخل الكلاسيكية،⁶ مداخل مستحدثة، تركز في مجملها على الجوانب الاجتماعية والصحية والثقافية من حياة الناس.

المداخل غير الكلاسيكية أو المستحدثة لتحقيق التنافسية والتميز، رغم أنها بدأت بالظهور منذ ما يزيد عن الأربعة عقود من الزمن، وتحديدًا مع ظهور ما يعرف بالتسويق الاجتماعي، إلا أنها لم تعتمد من طرف منظمات الأعمال كاستراتيجيات تنافسية إلا منذ سنوات قليلة فقط. حيث أصبحت منظمات الأعمال تأخذ بشروط حفظ البيئة وتحقيق الاستدامة كمدخل أساسي لبلوغ أهدافها النهائية المتمثلة في الربحية، الاستمرارية والنمو. وهذا بفعل عاملين؛ تمثل الأول في زيادة وعي الأفراد بالانعكاسات السلبية للتلويث البيئي والأضرار الناجمة عنه. وتمثل العامل الثاني في تطور التشريع الحافظ للبيئة والراعي لحقوق الأجيال القادمة في الاستفادة من نفس فرص التنمية والرفاه، من خلال إلزام منظمات الأعمال بمراعات شروط ومتطلبات تحقيق الاستدامة.

هذين العاملين جعلتا منظمات الأعمال تتحول تدريجيا إلى الأخذ بشروط تحقيق الاستدامة كمدخل رئيسي لتحقيق أهدافها النهائية، باعتماد سياسات

6- كالمداخل السعرية ومداخل التكاليف وغيرها من المداخل التي كانت السبب الرئيسي في غض الطرف من قبل منظمات الأعمال عن الانعكاسات السلبية لأساليب استغلال الموارد وأدوات ووسائل الإنتاج ذات الأثر التخريبي والمدمر للموارد والبيئة بصفة عامة.

وتكنولوجيات إنتاج صديقة للبيئة، وبتركيز سياساتها التسويقية على إبراز هذه الجوانب من سياساتها الإنتاجية لاسترضاء السوق واستقطاب المزيد من الطلب. وهذا مؤشرا قويا عن بداية تحول منظمات الأعمال لأن تصبح صديقة للبيئة، أي بداية تحول علاقتها بالبيئة من علاقة استنزاف إلى علاقة استدامة.

2- المحاسبة البيئية ومتطلبات تطبيقها

تسارع التوجه نحو إدخال المحاسبة البيئية ضمن الإطار العام للنظام المحاسبي نتيجة الاهتمام المتزايد بالبيئة والتنمية المستدامة، على ضوء الضغوطات الممارسة من طرف الحكومات ومن طرف بعض المنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية المهتمة بالطبيعة وبالسلامة البيئية المطالبة بضرورة حفظ البيئة وضمان الاستدامة.

2-1: مفهوم المحاسبة البيئية

استُحدثت المحاسبة البيئية على خلفية الاتساع المتزايد والمتنامي للأضرار البيئية الناتجة عن الاستغلال غير العقلاني وغير السليم للموارد الطبيعية، بدافع الحد منها بالزام منظمات الأعمال بترشيد سياساتها وأنشطتها الإنتاجية وفقا لما يتماشى وشروط حفظ السلامة البيئية وضمان الاستدامة.

أ- تعريف المحاسبة البيئية: اعطيت للمحاسبة البيئية تعاريف عدة، منها:

- المحاسبة البيئية هي "النظام المحاسبي الممتد للنظام المحاسبي التقليدي، المبني على تحليل النتائج ومسببات حدوث التكلفة، لتحديد وتعيين أثر التكاليف البيئية التي تتسبب بها منظمات الأعمال وخاصة منها الصناعية". بمعنى أنها فرع جديد للمحاسبة، يهدف إلى القياس والإفصاح عما تسببه منظمات الأعمال من تلويث للبيئة وإضرار بالمجتمع، إضافة لما تقدمه من عوائد ومنافع تتجم عن قيامها بعملية القياس والإفصاح المحاسبي عن أداؤها البيئي.⁷

- المحاسبة البيئية تعني "شمول وتكامل عملية القياس والإفصاح المحاسبي والاقتصادي للأنشطة والبرامج التي تؤثر على البيئة والتي تمارسها الوحدات الاقتصادية للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة في المجتمع، ويتوسع آخرون في تحديد مفهوم المحاسبة البيئية فيرون بأنها " تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع قرارات الإدارة البيئية بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ من يلوث يدفع

811

7- سعدي سيف حنان، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013- 2014، ص47

8- خليل ابراهيم رجب، دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر، الناجم عن التلوث البيئي والإفصاح عنه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

- المحاسبة البيئية هي "عملية تعيين، قياس وتخصيص التكاليف البيئية لأخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإدارية ثم توصيل المعلومات لمستخدميها".⁹
- ب- أهمية المحاسبة البيئية: يبرز دور المحاسبة البيئية في حفظ البيئة وتحقيق التنمية المستدامة من جوانب عدة، منها:
 - توسيع نطاق تقييم وتحليل مشاريع الاستثمار لتشمل الآثار البيئية المحتملة؛
 - التحديد الدقيق للتكاليف البيئية والفهم الأفضل لأداء العمليات ومنه تسعير المنتجات بشكل عادل؛
 - المساعدة على تطوير نظام إداري بيئي عالمي؛
 - المساعدة على زيادة دقة المعلومات المحاسبية، ومن ثم التمكين من اتخاذ قرارات إدارية أكثر دقة؛
 - مساعدة المسيرين على اتخاذ القرارات المناسبة لتخفيض التكاليف والأعباء البيئية ومن ثم تحسين النتيجة النهائية لنشاط منظمات الأعمال؛
 - تساعد المحاسبة البيئية على حماية البيئة، من خلال التكاليف والإلزام الذي تفرضه على المنظمات المسببة للتلوث البيئي، ومن ثم فإنها تعزز جهود الحكومات والمؤسسات غير الحكومية الرامية لحفظ البيئة ورعايتها؛
 - تدفع المحاسبة البيئية باتجاه الاستخدام الأمثل والرشد للموارد الطبيعية والبيئية، بسبب ما تحمله من أعباء على منظمات الأعمال غير الملتزمة بذلك.
 - تساهم المحاسبة البيئية في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية الملتزمة بشروط الاستغلال البيئي، نتيجة لما لذلك الالتزام من أثر موجب على تكاليف الانتاج ومنه على أسعار منتجات المؤسسة.

2-2: متطلبات تطبيق المحاسبة البيئية

- يتطلب تطبيق المحاسبة البيئية توفر الكثير من المتطلبات، منها:
 - أ- استحداث حد أدنى من القواعد التي تلاءم طبيعة النظام المحاسبي الذي يقوم بإنتاج مخرجات محاسبية لأغراض اجتماعية بيئية وليس اقتصادية فحسب، مثل:
 - الملائمة للغرض الاجتماعي والبيئي بتوخي البساطة والدقة والوضوح؛
 - الإفصاح عن كافة الأنشطة الاجتماعية والبيئية للوحدة الاقتصادية والتي تختلف من مؤسسة لأخرى ومن وقت لآخر في نفس المؤسسة؛
 - توحيد الممارسة البيئية والاجتماعية في المؤسسات المماثلة؛
 - قابلية القوائم المالية للمراجعة الخارجية.
 - ب- استحداث المعايير الملائمة للتقدير المحاسبي البيئي، وذلك من خلال:

⁹- سعيدي سيف حنان، نفس المرجع السابق، ص47

- أن يتم إلحاق نظام المحاسبة البيئية والبيانات المحاسبية البيئية بالنظام التقليدي للمحاسبة المالية؛

- إيجاد نظام محاسبي بيئي مستقل، وذلك حتى لا يتم الاكتفاء بالملاحظات والايضاحات الملحقة بالبيانات المالية المنشورة.

3- دور المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة

لقد انتجت سياسة الإلزام وتقنين عملية تحميل المسؤوليات بخصوص التلوث البيئي والإضرار الناجم عن الاستغلال العشوائي وغير العقلاني للموارد الطبيعية، إطارا قانونيا وأخلاقيا يضمن حماية البيئة ويرعى شروط ومتطلبات الاستدامة البيئية التي لا تقتصر على توفير شروط العيش السليم حاضرا، وإما ترعي أيضا حقوق الأجيال القادمة في التنمية والرفاه.

فعلى عكس النظرة التقليدية للموارد الطبيعية، على أنها موارد حرة غير محدودة، أصبح التفكير الاقتصادي في الوقت الحاضر يتجه إلى القياس والتقويم الاقتصادي للتكاليف والمنافع البيئية الناجمة عن إجراءات حماية البيئة والمحافظة عليها ودمج الأبعاد البيئية عند وضع السياسات الاقتصادية، لاسيما وأن منظمات الأعمال صارت تتحمل هذه التكاليف التزاما بمسؤولية قانونية واجتماعية وبيئية أضحت قائمة ومعترف بها، فتحولت تلك التكاليف من أعباء خارجية إلى أعباء داخلية تحسب ضمن مجمل تكاليف العملية الإنتاجية.

هذه الأطر القانونية والأخلاقية الملزمة، قيدت منظمات الأعمال من حيث ممارساتها الضارة بالبيئة، وارغمتها على إعادة النظر وبشكل كلي في سياساتها الانتاجية، وهذا لسببين مثلما سبقت الإشارة:

- **السبب الأول:** يتمثل في تنامي وعى الأفراد بالانعكاسات السلبية للتلوث البيئي والأضرار الناجمة عنه، وهذا كنتيجة للجهود الكبيرة التي بذلت ومازالت تبذلها الكثير من الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، للتوعية من مخاطر الإضرار بالوسط الطبيعي، سواء من خلال الاستغلال غير العقلاني للموارد أو بسبب تصريف البقايا والنفايات.

هذا الوعي كون ثقافة بيئية، صار يُنظر بموجبها للبيئة على أنها مكونا قابلا للتلف والإفناء وأنها ليست متجددة باستمرار وغير فانية.

على ضوء ذلك ظهرت ثقافات استهلاكية جديدة امتدت لتشمل كل القطاعات، حيث صار الأشخاص ينجذبون بشكل متزايد إلى منتجات الأنشطة الانتاجية الصديقة للبيئة، فنتج عن ذلك أن أصبحت منظمات الأعمال تراعي هذه الجوانب حفاظا منها على حظوظها في الاستمرار والبقاء بالسوق، وهذا توجهها يمثل واحدا من أهم مداخل تحقيق التنمية المستدامة.

- **السبب الثاني:** يتمثل في تطور التشريع الحافظ للبيئة والراعي لحقوق الأجيال القادمة من نفس فرص التنمية والرفاه، من خلال إلزام منظمات الأعمال بمراعات

شروط ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة. فتطبيق مبدأ من يلوث يدفع، سيؤدي بالضرورة إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتأثير في أسعار المنتجات ومنه في القوة التنافسية للمنظمات الملوثة وفي حصصها السوقية.

هذين العاملين جعلاً منظمات الأعمال تتحول إلى الأخذ بشروط تحقيق التنمية المستدامة كمدخل رئيسي لتحقيق أهدافها النهائية، من خلال اعتماد سياسات وتكنولوجيات إنتاج صديقة للبيئة، وبتعزيز سياساتها التسويقية على إبراز هذه الجوانب من سياساتها الإنتاجية لاسترضاء السوق واستقطاب الطلب. أي أن منظمات الأعمال بدأت تتحول فعلاً لأن تصبح صديقة للبيئة، وهذا مؤشراً على بداية تحول علاقتها بالبيئة من علاقة استنزاف إلى علاقة استدامة.

اعتباراً من هذا وضماناً لتحقيق الاستدامة وتسريع البدء في استشعار نتائجها، فإن من الضروري تكثيف جهود المحاسبين والمسؤولين عن البيئة من أجل غرس وترسيخ ثقافة الاستدامة، من خلال توسيع وتعزيز استخدام المحاسبة البيئية، فضلاً عن تطوير نظم محاسبية ملائمة تتعلق بالبيئة وتطبيقاتها، توفر المعلومات التي تساعد في إعداد الخطط الاستراتيجية.

الخلاصة:

انعكس تنامي الاهتمام بالقضايا البيئية والمشكلات المرتبطة بها وزيادة الوعي بخطورة التلوث البيئي والأضرار التي يلحقها بالبيئة والإنسان على نمط التفكير العام لدى الناس على مستوى العالم. حيث تولدت قناعات راسخة بضرورة تكثيف الجهود لوقف انتشار الظاهرة ومنع مسبباتها من أساسها.

هذه الجهود توجت بسن قوانين وتنظيمات صارمة لمنع الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية، من أهمها تلك الخاصة بالمحاسبة البيئية، التي تعتبر ركيزة أساسية لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة، الذي كان موضوعاً لهذه الورقة البحثية، التي خلصنا من خلالها إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- ثمة قصور كبير مازال مسجلاً بخصوص الصيغ المحاسبية اللازمة للربط بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة- الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛
- يطرح تعقد موضوع التنمية المستدامة وتشعب أبعادها، الكثير من الاستفهام عن مدى فاعلية المحاسبة البيئية ومدى قدرتها على حصر ظاهرة الاستغلال المتلف للموارد وللبيئة ومدى قدرتها على التمكين من بلوغ هدف الاستدامة؛
- لا يمكن اعتبار نتائج أنشطة منظمات الأعمال موجبة، وإن تنامت أرباحها وتضاعفت قيمها، ما لم يرافق تلك المكاسب المالية مكاسب بيئية تظهر في نتيجة نشاط نهائية تجمع بين هدف الكسب المالي وهدف الاستدامة؛

- رغم الصعوبات التي تواجه منظمات الأعمال في التحكم بأداة المحاسبة البيئية وتقنياتها، إلا أن إجماعا عاما صار قائما لديها حول ضرورة الأخذ بمتطلبات وشروط السلامة البيئية كضوابط جوهرية لمختلف أنشطتها وعملياتها. هذا، ونوصي في الأخير بضرورة تكثيف الجهود أكثر، على المستويات الرسمية والأكاديمية أساسا، من خلال المزيد من الدراسات والبحوث، للتوصل إلى الضبط الدقيق لاستخدامات الأدوات المحاسبية بما يضمن فعلا ترشيد أساليب الاستغلال المعتمدة من طرف منظمات الأعمال وفقا لما يستجيب لشروط تحقق هدف الاستدامة.

المراجع:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، التنمية المستدامة، <http://www.un.org>

- المجلس الأعلى للتعليم، التنمية المستدامة.

<https://socialscience2009.wikispaces.com>

- الركابي علي خلف، دور المحاسبة في المحافظة على البيئة ودعم التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 22-

23 نوفمبر 2011

- برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، <http://www.undp.org>

- خليل ابراهيم رجب، دور المحاسبة البيئية في إدارة الخطر، الناجم عن التلوث البيئي والافصح عنه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

- سعيدي سيف حنان، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والافصح عنها في المؤسسات الصناعية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013-2014

- عبد الهادي منصور الدوسري، أهمية محاسبة التكاليف البيئية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الشرق الأوسط 2011